



- 1 فيفري 2019

بيان

تبعاً لتداول وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لمراسلة تولت دائرة المحاسبات توجيهها بتاريخ 21 ديسمبر 2018 إلى السيد محافظ البنك المركزي التونسي تطبيقاً لأحكام الفصل 95 من القانون عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلق بالانتخابات والاستفتاء كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالقانون الأساسي عدد 7 لسنة 2017 المؤرخ في 17 فيفري 2017 الذي يخوّل لدائرة المحاسبات أن تطلب من أي جهة كانت كلّ وثيقة ذات علاقة بتمويل الحملة الانتخابية يمكن أن تكون لها جدوى في إنجاز العمل الرقابي الموكول إليها في هذا الإطار، فإنّ الدائرة تؤكد على أنّ تلك المراسلة تندرج في إطار أعمالها المتعلقة بالرقابة على تمويل الحملة الانتخابية البلدية لسنة 2018 وأنّ كلّ الأحزاب السياسية الفائزة بمقاعد في المجالس البلدية مشمولة بهذا الإجراء وذلك تطبيقاً للفصل 92 من القانون الانتخابي المذكور أعلاه.

وتؤكد الدائرة في هذا الإطار على ضرورة النأي بها عن كل التجاذبات السياسية وعلى حرصها على إنجاز أعمالها بكلّ استقلالية وتجرد وعلى البقاء على نفس المسافة من كلّ الأطراف الخارجية والجهات الخاضعة لرقابتها.

نجيب القماري

